محاضرة رقم 08 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلما إن شاء الله بما يلي :

منهجية التدقيق المحاسبي والمالي وفق مدخل المخاطر Approche par risques

المرحلة الأولى : تقييم المخاطر

تمهيد المحاضرة:

إن منهجية المدقق للتعامل مع مخاطر التدقيق فقد شهدت تغيرا ملموسا، فقد كانت الطريقة المفضلة في السابق لتقليل مخاطر التدقيق هي بإتباع مدخل أو طريقة النظم (Based Approach Systems) ثم أصبح المدقق يستخدم منهجية تنطلق من منظور آخر وتُركز على مخاطر التدقيق وتسمى Risk-Based Perspective . وباتباع طريقة مدخل النظم يقوم المدقق بإتباع طريقة التدقيق من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up Methodology) والتي تمكنه من البدء بمجالات اختبارات تتعلق بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي. إن طريقة النظم مبنية على أساس أن فحص وتقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلي سيمكنه من تشكيل رأي حول جودة النظام المحاسبي وبالأخص مدى اكتمال السجلات ومدى خلوها من التحريفات المتعمدة أو الأخطاء، وهذا بدوره يساعد المدقق في تقرير مدى الاعتماد على الرقابة الداخلية. لقد أصبح هذا الاتجاه أي الاتجاه التقليدي للتدقيقAudit par système بالرغم من أهميته غير فعال في ظل التطورات الهائلة وتنوعها على جميع الأصعدة، فهو مكلفا للوقت والجُهد معا. فظهر منهج التدقيق وفق أسلوب المخاطر Audit par risque والذي من خلاله يتم انتهاج أسلوب ترتيب الأولويات بهدف التركيز على المواقع ذات الأخطار العالية ومحاولة التقليل منها إلى مستوى منخفض ومقبول عموما.

إلا أنه تجدر الإشارة بأن الفلسفة الأولى أو المدرسة الأولى التقليديةApproche par système لازالت قائمة وهناك من يُدافع عنها.

منهجية التدقيق المحاسبي والمالي وفق مدخل المخاطر Approche par risques

ماهية التدقيق المبني على المخاطر

مع أن كل مُدقق يتخذ مدخلا؛ إلا أن الاتجاه المعاصر هو تطبيق إستراتيجية مخاطر الأعمال أو ما يسمى منهجية مدخل خطر الأعمال. إذ أن تحول عالم التدقيق إلى عالم المخاطر ليس فقط بسبب التطورات التكنولوجية الهائلة بل كان أيضا نتيجة لتطبيق المحاسبة الإبداعية Créative، هذا هو التخطيط المعاصر للتدقيق.

تعريف التدقيق المبني على المخاطر

اهتمت عدة منظمات مهنية كبرى بتطوير المنهجيات والأساليب التي تتلاءم وطبيعة المؤسسة التي تقوم بتدقيقها ومراجعة عملها، ومن أهمها نجد التدقيق القائم على المخاطر **L'APPROCHE D'AUDIT PAR LES RISQUES**، فقد عرف التدقيق المبني على المخاطر بتعاريف منها :

1)التعريف الأول : عرف الدكتور إبراهيم التدقيق المبني على المخاطر بأنه منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقييم المخاطر بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد هذه المخاطر وإدارة السيطرة عليها هو من مسؤولية جميع العاملين في المؤسسات وفي مختلف المستويات للوصول بها إلى مستويات مقبولة وبشكل مستمر أيضا.

2) التعريف الثاني : عرف معهد المحاسبين الأستراليين والنيوزلنديين التدقيق المبني على المخاطر بأنه منهج صُمم ليُستخدم في نشاط التدقيق الداخلي للتركيز غلى طبيعة وتوقيت موعد إجراءات التدقيق على المناطق التي لديها احتمال أكبر في حدوث أخطاء جوهرية بكفاءة وفاعلية.

3) التعريف الثالث : عرف معهد المدققين الداخليين البريطانيين كما يلي "التدقيق المبني على المخاطر يسمح للتدقيق بتقديم تأكيدات إلى مجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر تُدار بشكل فعال نسبة إلى المخاطر المقبولة.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف منهج التدقيق المبني على المخاطر بأنه خطة يرسمها المدقق الخارجي و/أو المدقق الداخلي (خلية التدقيق) قائمة على أساس المخاطر أي مُركزا على مناطق الخطر المرتفعة بهدف تقديم تأكيدات لمجلس الإدارة بأن أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي فعالة نسبة إلى المخاطر المقبولة.

أهمية التدقيق المبني على المخاطر

يهدف هذا المنهج إلى توسيع نطاق تركيز المدقق القانوني على أماكن ومواقع العمل وكذا الأنشطة ذات المخاطر العالية والعمل على اكتشاف هذه الانحرافات أو الخُروقات ومحاولة التخفيض من المخاطر الكلية مع إبلاغ الأطراف ذات الصلة في الوقت المناسب، ومن ثم فإن لهذا المنهج المعاصر أهمية بالغة من بينها :

1) مرونة الوقت عند الحاجة لأداء عمل التدقيق :بما أن إجراءات تقييم المخاطرة لا تتضمن الاختبار التفصيلي للمعاملات والأرصدة، يمكن أدائها قبل فترة كافية من نهاية المدة، بافتراض عدم وجود تغيرات تشغيلية هامة مرتقبة ويساعد هذا في موازنة أعباء العمل لموظفي التدقيق على نحو أكبر طوال فترة التدقيق، كما قد تمنح العميل وقتا للاستجابة لنقاط الضعف المحددة (والمُبلغ عنها) في أنظمة الرقابة الداخلية ولطلبات المساعدة الأخرى قبل بدئ عمل التدقيق الميداني في نهاية الفترة، إلا أنه حين لا تتوفر المعلومات المالية المرحلية بسهولة، قد يتم أداء إجراءات تقييم المخاطرة التحليلية في تاريخ لاحق.

2) جهود فريق التدقيق المُتركزة على النواحي الأساسية :يمكن للمدقق توجيه جهود فريق العمل نحو الجوانب العالية المخاطر، وربما تخفيض العمل في الجوانب منخفضة المخاطر، وذلك يساعد أيضا في ضمان استخدام موارد موظفي التدقيق بالشكل الفعال.

3) إجراءات التدقيق المتركزة على المخاطر المحددة :تُصمم إجراءات التدقيق الإضافية للاستجابة للمخاطر المقيمة وبناءا على ذلك يمكن بشكل كبير خفض أو حتى حذف اختبارات التفاصيل التي تتناول المخاطر في شروطها العامة.

4) فهم أنظمة الرقابة الداخلية :إن الفهم المطلوب لأنظمة الرقابة الداخلية يمكن المدقق من اتخاذ قرارات واعية حول مدى الحاجة لاختبار فعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية وتؤدي اختبارات أنظمة الرقابة (التي قد تتطلب بعضها اختبار مرة فقط كل ثلاث سنوات) غالبا إلى عمل مطلوب أقل بكثير من أداء اختبارات تفاصيل شاملة.

5) إجراء اتصالات لمسائل ذات اهتمام للإدارة في الوقت المناسب : قد يمكن الفهم الأفضل لأنظمة الرقابة الداخلية المدقق من تحديد نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية (مثل تلك في بيئة الرقابة وأنظمة الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات) والتي لم يتم تمييزها مسبقا، ويمكن إبلاغ نقاط الضعف هذه إلى الإدارة في الوقت المناسب لتمكينها من اتخاذ الإجراء الملائم والذي يعتبر في مصلحتها، كما قد يوفر ذلك أيضا الوقت في أداء التدقيق.

تقييم المخاطر

كما ذكرنا آنفا بأن التدقيق المبني على المخاطر يكمن أساسا في ضمان حقيقة ونوعية المعلومة المُوجهة للغير، كما قد تعتمد عليها خصوصا أطراف من داخل المؤسسة ومن خارجها في إتخاذ قرارات قد تكون مصيرية؛ ولأجل ذلك يفرض على المدقق المحترف إتباع خطوات متكاملة،تختلف إلى حد ما عن منهجية التدقيق الكلاسيكي الذي يمر بشكل عام عبر أربعة مراحل: الحصول على معرفة عامة بالمؤسسة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، فحص الحسابات وإعداد التقرير،. غير أن التدقيق المبني على المخاطر يتضمن عموما ثلاث مراحل رئيسية وهي:

1. تقييم المخاطر Evaluation des risque
2. الاستجابة للمخاطر Réponses aux risques
3. الإبلاغ Reporting

سنتطرق للمرحلة الأولى وهي مرحلة جد هامة تتضمن جدولا للأنشطة الأولية، أي قبل توقيع الموافقة النهائية للتعيين أو الحصول على خطاب التعاقد (قد يُوقع عند الانتهاء من مرحلة التقييم الموضوعي لمواطن القصور)، وتحديد وتقييم المخاطر بشكل عام والذي يتطلب من المدقق القانوني اليوم بوضع خطط مسبقة مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق، ويُمثل تقدير المخاطر عملية تقويمية لفعالية النظام المحاسبي المالي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة لمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية، أو اكتشافها وتصحيحها، حيث هناك دائما إمكانية وجود بعض مخاطر للرقابة بسبب التقييدات اللازمة لأي نظام محاسبي أو لأي نظام للرقابة الداخلية. كما تتضمن عملية تقييم المخاطر تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة مهما كان مصدرها داخلي أو خارجي وقياس احتمال حدوثها ومحاولة قدر الإمكان التخفيض من حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة، كما يعتبر تقييم مخاطر التدقيق من الخطوات الهامة التي يجب أن يُركز عليها مدقق الحسابات كمرحلة من مراحل التخطيط لعملية التدقيق، وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقييم مخاطر التدقيق الكلية التي يكون مُستعدا لقبولها لكي يُبدي رأيه حول القوائم المالية.

ولتقييم المخاطر،لابد من المرور عبر ثلاث خطوات أساسية يمكن إختصارها في الجدول أدناه :

تقييـــم المخاطر

الخطوة	المرحلة الأولى: تقييـــم المخاطر

الأولى	الأنشطة الأولية	تقييم خلفية العميل تحديد الحاجة إلى مهنين آخرين إعداد مقترح التكليف للعميل اختيار فريق المراجعة المرتبط بأداء التدقيق الحصول على خطاب التعاقد
الثانية	تخطيط التدقيق	إستراتيجية التدقيق الشاملة تحديد واستخدام الأهمية النسبية التواصل بين أعضاء فريق التدقيق
الثالثة	أداء إجراءات تقييم المخاطر	استفسارات من الإدارة وآخرين داخل المؤسسة المراجعة التحليلية الملاحظة والتفتيش تقييم مخاطر الرقابة

الأنشطة الأولية

قبل الشروع في التدقيق يجب على المدقق أخذ نظرة إجمالية عن المؤسسة Vue d'ensemble de l'entreprise، إن هذه الخطوة مُهمة جدا لأن من خلالها يقوم المدقق بالزيارات الأولى للمؤسسة حيث يفحص جميع العناصر ذات الطابع القانوني،المالي،الجبائي والتقني والتي

ستجلب له الكثير من المعلومات والإيضاحات التي تساعده حتما في اتخاذ قرار التعاقد مع المؤسسة.أما نوعية وكمية هذه المعلومات فتُحددان حسب أهداف ومسؤوليات المراجع.

إن الأنشطة الأولية حول المؤسسة هي خطوة تمهيدية وهامة جدا قبل إجراء أي تعاقد مع المؤسسة لأن سوق خدمات المراجعة يتسم بالتنافسية ومثل الأمر في أي أعمال أخرى حيث يوجد عملاء ذو جاذبية مرتفعة تسعى إليهم منشأة مراجعة حيث تُفضل أن يكون لها علاقة مراجعة بهم، وعلى الرغم من أن ذلك ليست هي الحالة دائما فإن منشآت المراجعة تقوم بإعداد وتقديم مقترحات تعاقد لكثير من عملائها (المحتملين) لاسيما العملاء الذين يتميزوا بالضخامة، لذا يجب أن يمارس المراجع العناية عند التقرير عن قبول العملاء، وتتمثل المسؤوليات القانونية والمهنية لمنشأة المراجعة في ذلك تحمل المخاطر التي تُثمر عن العملاء الذين ينقصهم النزاهة والذين يمكن أن يُسببوا مشاكل جادة ومُكلفة، حيث نجد أن بعض منشآت المراجعة ترفض أن تقبل العملاء في صناعة معينة تتسم بالمخاطر المرتفعة. كما أنه يوجد إدراك لدى معظم المدققين القانونيين بأن هناك علاقة وتأثير مباشر على سمعة المكتب في حالة القبول الآلي أو العشوائي للزبائنوعلى سبيل المثال فإن إحدى مكاتب التدقيق الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان ترتيبها في سنوات الثمانينات يتراوح بين العاشر والحادي عشر نزل ترتيبها بعد أربع سنوات فقط إثر قبولها لزبونين سُمعتهما سيئة إلى المرتبة الثمانين.

إذن باختصار هذه الخطوة يتم من خلالها ما يلي :

1)تقييم خلفية العميل الجديد وهذا من خلال فحص العناصر الآتية :

- ✓ فحص العميل الجديد
- ✓ فحص الاستمرارية مع العميل القديم
- ✓ الأتعاب
- ✓ التقاضي والاستقلالية
- ✓ الكفاية الفنية الخاصة

- ✓ تدوير المدقق

2)تحديد الحاجة إلى مهنين آخرين

- ✓ استخدام عمل مراجع آخر
- ✓ استخدام عمل خبير
- ✓ الاتصال بالمراجع السابق

3)إعداد مقترح التكليف للعميل

4)اختيار فريق المراجعة المرتبط بأداء التدقيق

5) الحصول على خطاب التعاقد

- ✓ المحتويات الرئيسية لخطاب التعاقد
- ✓ المحتويات الثانوية لخطاب التعاقد

تخطيط التدقيق

بعد الاتفاق وتوقيع رسالة الارتباط مع العميل يبدأ المراجع بإجراءات التخطيط للعملية، والتي تتمثل بتحديد الإستراتيجية الشاملة للمراجعة، وفي هذه المرحلة يجب على المراجع تقرير طبيعة اختبارات المراجعة وتوقيتها ومداها، فضلا عن تحديد قدرة الأفراد المطلوبين ومهاراتهم لأداء هذه الاختبارات، وبالطبع سوف يختلف هذا التخطيط باختلاف درجة تعقيد المهمة المطلوب أدائها فضلا عن خبرة المراجع ومعرفته بشؤون العميل وظروفه. حيث تقضي معايير المراجعة المقبولة عموما بضرورة تخطيط جميع خطوات المراجعة بشكل مناسب وكاف، كذلك فإن معايير المراجعة الدولية أفردت المعيار رقم (300) للتخطيط لتدقيق البيانات المالية، وجاء فيهعلى أنه ينبغي على مدقق الحسابات تخطيط عملية التدقيق بدقة وعناية لكي يتم إنجازها بطريقة فعالة. فالمُدقق مُطالب بوضع وتوثيق خطة تدقيق شاملة واصفا بذلك توقيت عملية التدقيق وكيفية تنفيذها، كما يجب تنقيح خطة وبرنامج التدقيق كلما دعت الضرورة لذلك، ومنه فإن التخطيط مستمرا خلال مدة التكليف. وعموما فإن الأمور

الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار حسب المعيار الدولي للتدقيق 300 عند قيام المدقق بوضع خطة تدقيق شاملة هي :

1) المعرفة بطبيعة العمل

وفيها يجب أن يراعي المدقق ما يلي :

- ✓ العوامل الاقتصادية العامة وظروف القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في عمل المؤسسة.
- ✓ الصفات المميزة للمؤسسة ولأعمالها ولأدائها المالي ولمتطلبات الإفصاح.
- ✓ المستوى العام لكفاءة الإدارة.

2) فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية

- ✓ السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المؤسسة والتغييرات الجارية عن تلك السياسات.
- ✓ تأثير الإقرارات الجديدة في مجالي المحاسبة والتدقيق.
- ✓ المعرفة المكتسبة للمدقق للنظام المحاسبي ولنظام الضبط الداخلي، والتأكيدات المناسبة المتوقع وضعها على اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية.

3) المخاطر والأهمية النسبية (المادية)

- ✓ التقديرات المتوقعة للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وتحديد مناطق التدقيق المهمة.
- ✓ وضع مستويات للأهمية النسبية لأغراض التدقيق.
- ✓ تحديد مجالات محاسبية معقدة ومن ضمنها تلك التي تحتوي على تقديرات محاسبية.

4) طبيعة الإجراءات وتوقيتها ومداها

- ✓ إمكانية تغيير التأكيدات على مجالات خاصة للتدقيق.

- ✓ تأثير تقنية المعلومات على عملية التدقيق.
- ✓ عمل التدقيق الداخلي وتأثيره المتوقع على إجراءات التدقيق الخارجية.

5) التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة

- ✓ مشاركة مدققين آخرين في تدقيق الأقسام التابعة مثلا الشركات التابعة أو الفروع أو الأقسام.
- ✓ إشراك الخبراء.
- ✓ عدد المواقع.
- ✓ متطلبات التوظيف.

6) الأمور الأخرى

ينبغي على المدقق أن يكون يقضا لعناصر أخرى أساسية ومطلوبة وهي :

- ✓ إمكانية الشك في فرضية استمرار المؤسسة.
- ✓ ظروف تتطلب اهتمام خاص مثل وجود أطراف ذات علاقة.
- ✓ شروط التكليف بالتدقيق وأية مسؤوليات قانونية.
- ✓ طبيعة وتوقيت التقارير أو وسائل الإبلاغ الأخرى في المؤسسة بموجب التكليف.

أداء إجراءات تقييم المخاطر

نص معيار التدقيق الدولي رقم 315 (تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها) في الفقرة 3 منه على أن هدف المدقق هو تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى التأكيد من خلال فهم المؤسسة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى توفير أساس وتصميم وتطبيق الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية.

وفي الفقرة 25 من نفس المعيار ينص على أنه يجب أن يحدد ويقيم المدقق مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات وذلك لتوفير أساس لتصميم وأداء المزيد من إجراءات التدقيق.

ولهذا الغرض يجب أن يقوم المدقق ومثلما أشارت إليه الفقرة 26 من المعيار 315 إلى ما يلي :

1)تحديد المخاطر من خلال عملية الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك عناصر الرقابة الخاصة بتلك التي تتعلق بالمخاطر ومن خلال اعتبار فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية.

2)تقييم المخاطر المحددة وفيما إذا كانت تتعلق بشكل أكثر انتشارًا بالبيانات المالية ككل، ومن المحتمل أن تؤثر على كثير من الإثباتات.

3) ربط المخاطر المحددة مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات، آخذًا بعين الاعتبار عناصر الرقابة ذات العلاقة التي ينوي المدقق اختبارها.

4) اعتبار احتمالية الأخطاء بما في ذلك إمكانية حدوث أخطاء متعددة وفيما إذا كان الخطأ المحتمل من الحجم الذي قد ينتج عنه خطأ جوهري.

كما أشارت الفقرة 32 من المعيار 315 على أنه ينبغي على المدقق أن يوثق ضمن وثائق التدقيق ما يلي :

- ✓ المناقشة بين فريق العملية.
- ✓ العناصر الأساسية للفهم التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بكل ناحية للمؤسسة وبيئتها.
- ✓ مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها وتقييمها عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات.
- ✓ المخاطر المحددة وعناصر الرقابة ذات العلاقة التي حصل المدقق على فهم حولها.